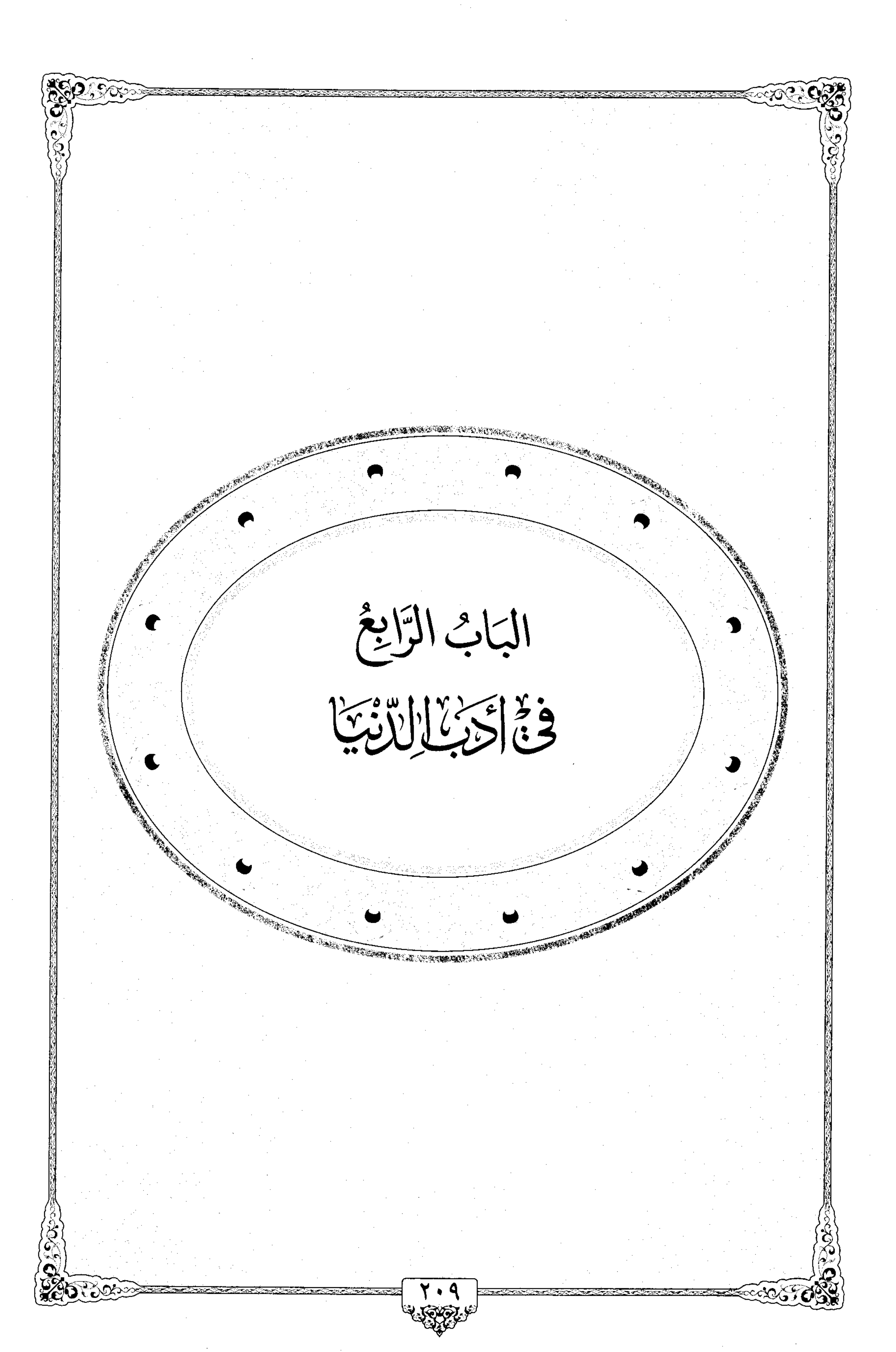
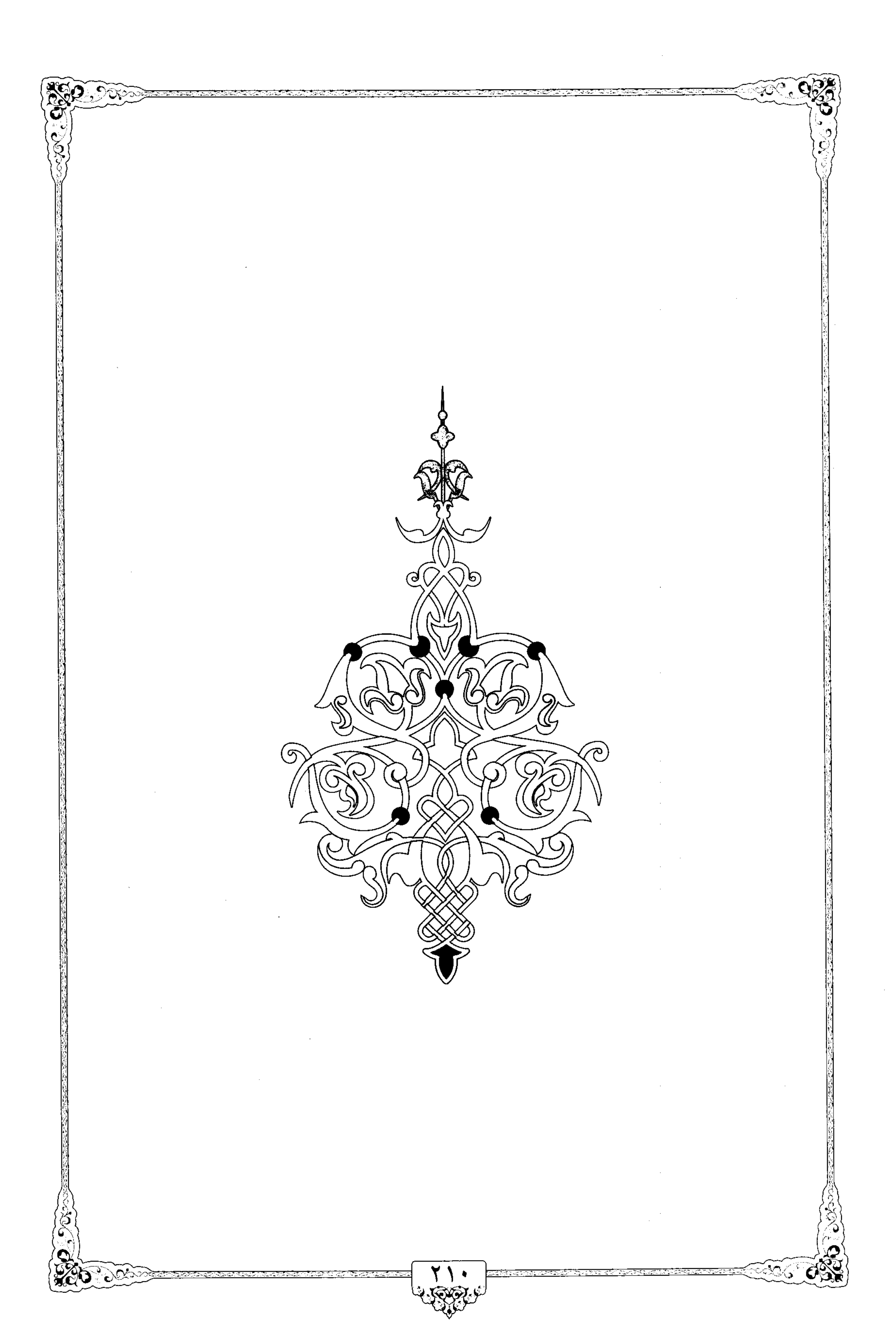
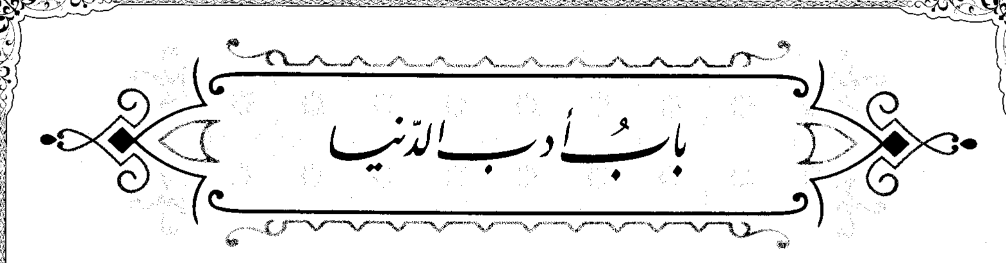


البَابُ الرَّابِعُ

فِي أَدَبِ الدُّنْيَا





باب أدب الدنيا

اعلم : أنَّ الله تعالىٰ لنافذ قدرته وبالغ حكمته خلق الخلق بتدبيره ، وفطرهم بتقديره ، فكان من لطيف ما دبَّر ، وبديع ما قدَّر : أن خلقهم محتاجين ، وفطرهم عاجزين ؛ ليكون بالغنىٰ متفرِّداً ، وبالقدرة مختصاً ؛ حتىٰ يُشعرَنا بقدرته أنه خالق ، ويُعلمَنا بغناه أنه رازق ، فنذعن بطاعته رغبةً ورهبةً ، ونقرّ بنقصنا عجزاً وحاجة .

ثم جعل الإنسانَ أكثر حاجةً من جميع الحيوان ؛ لأن من الحيوان ما يستقلُّ بنفسه عن جنسه ، والإنسان مطبوعٌ على الافتقار إلىٰ جنسه ، والاستعانة به صفةٌ لازمة لطبعه ، وخِلقةٌ قائمة في جوهره ؛ ولذلك قال الله سبحانه وتعالىٰ : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾ يعني : ضعيفاً عن الصبر عمَّا هو إليه مفتقرٌ ، واحتمالِ ما هو عنه عاجزٌ .

ولمَّا كان الإنسان أكثرَ حاجةً من جميع الحيوان . . كان أظهرَ عجزاً ؛ لأن الحاجة إلى الشيء افتقارٌ إليه ، والمفتقر إلى الشيء عاجز به[1] .

وقد قال بعض حكماء المتقدِّمين : (استغناؤك عن الشي خيرٌ من استغنائك به)[2] .

وإنَّما خَصَّ الله تعالى الإنسان بكثرة الحوائج ، وظهور العجز ؛ نعمةً عليه ، ولطفاً به ؛ ليكون ذلُّ الحاجة ومَهانة العجز يمنعان من طغيان الغنىٰ وبغي القدرة ؛ لأنَّ الطغيان مركوزٌ في طبعه إذا استغنىٰ ، والبغيَ مُستولٍ عليه إذا قدر ، وقد أنبأ الله تعالىٰ بذلك عنه فقال : ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴾ ، ثم ليكون أقوى الأمور شاهداً علىٰ نقصه ، وأوضحَها دليلاً علىٰ عجزه .

---

(١) فيه إيماء إلىٰ أن الحاجة من العيوب .

(٢) أورده في « الكشكول » (٢/ ١٥٨) من كلام أرسطاطاليس .

وأَنشدني بعضُ أهل الأدب لابن الروميّ[١] : [من الطويل]

أعيَّرتَني بالنقصِ والنقصُ شاملٌ ومَن ذا الذي أُعطي الكمالَ فيكمُلُ
وأشهدُ أنِّي ناقصٌ غيرَ أنَّني إذا قِيس بي قومٌ كثيرٌ تقلَّلُوا
تفاضلَ هٰذا الخلقُ بالفضل والحِجا ففي أيِّما هٰذين أنتَ مفضَّلُ
ولو منحَ اللهُ الكمالَ ابنَ آدمٍ لخلَّده واللهُ ما شاءَ يفعَلُ

ولمّا خلق الله سبحانه الإنسانَ ماسَّ الحاجةِ ، ظاهرَ العجز . . جعل لنيل حاجته أسباباً ، ولدفع عجزه حيلةً ، دلَّه عليهما بالعقل ، وأرشده إليهما بالفطنة ، قال الله تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴾ قال مجاهد : (قدَّر أحوالَ خَلْقه ، فهدىٰ إلىٰ سبيل الخير والشرّ)[٢] .

وقال ابن مسعود رضي الله عنه في قوله تعالىٰ : ﴿ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴾ : (يعني الطريقين : طريقَ الخير ، وطريقَ الشرّ)[٣] .

ثم لمَّا كان العقل دالاً علىٰ أسباب ما تدعو الحاجةُ إليه . . جعل الله تعالى الإدراك والظَّفَر موقوفاً علىٰ ما قسم وقدر ؛ لكيلا يعتمدوا في الأرزاق علىٰ عقولهم ، وفي العجز علىٰ فطنهم ؛ لتدوم له الرغبة والرهبة ، ويظهر منه الغنىٰ والقدرة .

وربَّما عزَب هٰذا المعنىٰ عمَّن ساء ظنُّه بخالقه حتىٰ صار سبباً لضلاله ؛ كما قال الشاعر[٤] : [من البسيط]

سبحانَ مَن أنزلَ الأيّامَ منزلَها وصيَّر الخلقَ مرفوضاً ومرموقا

---

(١) أورد الأبيات في « معجم الأدباء » (١/٦٤٨) ، و« ربيع الأبرار » (٢/٥٥) منسوبة لأحمد بن عبيد الله بن محمد بن عمار الثقفي الملقب بحمار العُزير ، كان ابن الرومي ينحله الشعر ، ولابن عمار كتاب في أخبار ابن الرومي ومختار شعره .
(٢) رواه الطبري في « تفسيره » (١٥/٣٠/١٩١) .
(٣) رواه الحاكم في « المستدرك » (٢/٥٢٣) ، وابن المقرىء في « معجمه » (١١٤٨) .
(٤) الأبيات في « طبقات الشعراء » (ص ٤٤٦) لعمرو القَصافيّ ، وفي « طبقات الشافعية الكبرىٰ » (٤/٢٣٢) لأبي العلاء ، وفي « معاهد التنصيص » (١/١٤٧) لأحمد ابن الراوَنْديّ .

فعـاقـلٍ فطِـنٍ أعيَـتْ مـذاهبُـهُ　　وجـاهـلٍ خـرقٍ تلقـاه مـرزوقـا
ذاك الـذي تـرك الألبـابَ حـائـرةً　　وصيَّـرَ العـاقـلَ النِّحْـرِيـرَ زِنْـدِيقـا

ولو حسُن ظنُّ العاقل حتىٰ صحَّ نظرُه . . لعلم من علل المَصالح ما صار بها صدِّيقاً لا زنديقاً ؛ لأنَّ من علل المصالح ما هو ظاهر ، ومنها ما هو غامض ، ومنها ما هو مغيَّب ؛ حكمةً استأثر بها .

ولـذلـك قـال رسـولُ الله صلـى الله عليـه وسلـم : « حُسْـنُ الظـنِّ بـالله مِـن عبادةِ اللهِ »[١] .

ثم إنَّ الله سبحانه وتعالىٰ جعل أسباب حاجاته وحيَل عجزه في الدنيا التي جعلها دارَ تكليفٍ وعمل ؛ كما جعل الآخرة دارَ قرارٍ وجزاء ، فلزم لذلك أن يصرف الإنسان إلىٰ دنياه حظّاً من عنايته ؛ لأنه لا غنىً به عن التزوُّد منها لآخرته ، ولا له بدٌّ من سدِّ الخَلَّة فيها عند الحاجة .

وليس في هـٰذا القول نقضٌ لما ذكرنا قبلُ من ترك فضولها[٢] ، وزجر النفس عن الرغبة فيها ، بل الراغب فيها مَلُوم ، وطالب فضولها مذموم ، والرغبة إنَّما تختصّ بما جاوز قدر الحاجة ، والفضول إنَّما ينطلق علىٰ ما زاد علىٰ قدر الكفاية[٣] ؛ وقد قال الله تعالىٰ لنبيه صلى الله عليه وسلم : ﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ۝ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب ﴾ قال أهل العلم بالتأويل : يعني : (وإذا فرغت من أمر دنياك . . فانصب في عبادة ربِّك)[٤] .

وليس هـٰذا القول منه ترغيباً لنبيِّه صلى الله عليه وسلم فيها ، ولـٰكن ندبه إلىٰ أخذ البُلغة منها ، وعلىٰ هـٰذا المعنىٰ : قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم :

---

(١) رواه الحاكم في « المستدرك » (٤/ ٢٥٦) ، وأبو داوود (٤٩٩٣) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .
(٢) أي : لما ذكرناه قبلُ في أدب الدين .
(٣) أي : لا علىٰ قدر الحاجة والكفاية ، فحاصل كلاميه : طالب ما زاد علىٰ قدر الحاجة مذموم ، وطالب قدر الحاجة ليس بمذموم بل ممدوح ، فلا تناقض بينهما ؛ لعدم اتحادهما في الإضافة . انظر « منهاج اليقين » (ص٢٢٢) .
(٤) رواه الطبري في « تفسيره » (١٥/ ٣٠/ ٢٩٨) عن مجاهد رحمه الله تعالىٰ .

« ليس خيرُكُم مَن تركَ الدنيا للآخرة ، ولا الآخرةَ للدنيا ، ولٰكنْ خيرُكُم مَن أخذَ مِن هٰذه وهٰذه »[1] .

وروي عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال : « نِعْمَ المَطيّةُ الدنيا ؛ فارتحِلُوها . . تبلِّغْكُم الآخرةَ »[2] .

وذمَّ رجلٌ الدنيا عند عليِّ بن أبي طالب عليه السلام ، فقال عليٌّ عليه السلام : (الدنيا دار صدقٍ لمَن صدقها ، ودار نجاةٍ لمَن تجاوز عنها ، ودار غنىً لمَن تزوَّد منها)[3] .

وحكىٰ مقاتل : أن إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام قال : (يا ربِّ ؛ حتىٰ متىٰ أتردَّدُ في طلب الدنيا ؟ فقيل له : أمسِكْ عن هٰذا ؛ فليس طلبُ المَعاش من طلب الدنيا) .

وقال سفيان الثوري : (مكتوبٌ في التوراة : إذا كان في البيت بُرٌّ . . فتعبَّدْ ، وإذا لم يكن . . فاطلب ، يا بنَ آدمَ ؛ حرِّك يدَك . . يُسبَّب لك رزقُك)[4] .

وقال بعض الحكماء : (ليس من الرغبة في الدنيا اكتسابُ ما يصون العِرْضَ فيها) .

وقال بعض الأدباء : (ليس من الحرص اجتلابُ ما يقوت البدنَ) .

وقال محمود الورّاق[5] : [من السريع]

لا تُتبِعِ الدنيا وأيّامَها ذمّاً وإنْ دارَتْ بكَ الدائرَةْ
مِن شرَفِ الدنيا ومِن فضلها أنَّ بها تُستدرَكُ الآخرَةْ

وإذ قد لزم بما بيَّنّاه النظرُ في أمور الدنيا . . فواجبٌ سَبْرُ أحوالها ، والكشفُ

(١) رواه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٦٥/ ١٩٧) ، وابن أبي الدنيا في « إصلاح المال » (٥٠) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في « إصلاح المال » (١٠١) .

(٣) رواه في « المجالسة وجواهر العلم » (١٢١١) ، و« تاريخ دمشق » (٤٢/ ٤٩٨) .

(٤) رواه البيهقي في « شعب الإيمان » (١٢١١) ، وأبو نعيم في « حلية الأولياء » (٧/ ١٨) ، وأورده في « ربيع الأبرار » (٤/ ٥٦) .

(٥) البيتان في « ديوانه » (ص ٢٥٢) .

عن جهة انتظامها واختلالها ؛ **لتُعلم أسباب صلاحها وفسادها** ، وموادُّ عمرانها وخرابها ؛ **لتنتفي عن أهلها شُبَه الحيرة** ، وتتجلَّىٰ لهم أسباب الخِيرة ، **فيقصدوا الأمور من أبوابها** ، ويعتمدوا إصلاحَ قواعدها وأسبابها .

واعلم : أن صلاح الدنيا **معتبرٌ من وجهين** :

أولهما : ما ينتظم به أمور جملتها .

والثاني : ما يصلح به حال كل واحدٍ من أهلها .

فهما شيئان ، **لا صلاحَ لأحدهما إلا بصاحبه** ؛ **لأنَّ من صلحت حاله** مع فساد الدنيا واختلال أمورها . . **لن يعدم أن يتعدَّىٰ إليه فسادُها** ، ويقدح فيه اختلالُها ؛ **لأنَّ منها يستمدُّ** ، **وبها يستعدُّ** .

ومَن فسدت حالُه مع صلاح الدنيا وانتظام أمورها . . **لم يجد لصلاحها لذّةً** ، ولا لاستقامتها أثراً ؛ **لأنَّ الإنسان دنيا نفسه** ، فليس يرى الصلاحَ إلا إذا صلحت له ، **ولا يعدُّ الفسادَ إلا إذا فسدت عليه** ؛ لأنَّ نفسه أخصُّ ، وحاله أمسُّ ، **فصار نظره إلىٰ ما يخصُّه مصروفاً** ، وفكره علىٰ ما يمسُّه موقوفاً .

واعلم : أنَّ الدنيا لم تكن قطُّ **لجميع أهلها مُسعِدة** ، ولا عن كافَّة ذويها مُعرِضة ؛ **لأنَّ إعراضها عن جميعهم عطَب** ، **وإسعادها لكافَّتهم** فساد ؛ لائتلافهم بالاختلاف والتباين ، واتفاقهم بالمساعدة والتعاون ، **فإذا تساوىٰ جميعهم** . . لم يجد أحدهم إلى الاستعانة بغيره سبيلاً ، وبهم من الحاجة والعجز ما وصفناه ، **فيذهبوا حينئذٍ ضيعةً** ، ويهلكوا عجزاً .

وإذا تباينوا واختلفوا . . صاروا مؤتلفين بالمعاونة ، متواصلين بالحاجة ؛ **لأنَّ ذا الحاجة وَصُولٌ** ، **والمحتاج إليه موصولٌ** ، وقد قال الله تعالىٰ : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۞ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ ، قال الحسن : (﴿ مُخْتَلِفِينَ ﴾ **في الرزق** ؛ فهـٰذا غنيّ ، وهـٰذا فقير ، ﴿ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ يعني : للاختلاف بالغنىٰ والفقر)[1] .

(١) رواه الطبري في « تفسيره » (٧/ ١٢/ ١٧٦ـ ١٧٧) .

وقال الله تعالىٰ : ﴿ وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلرِّزْقِ ﴾ .

غيرَ أنَّ الدنيا إذا صلحت . . كان إسعادها موفوراً ، وإعراضها ميسوراً ؛ لأنَّها إذا منحت . . هنَّت وأودعت ، وإذا استردَّت . . رفقَت وأبقَت .

وإذا فسدت الدنيا . . كان إسعادُها مكراً ، وإعراضها غدراً ؛ لأنَّها إذا منحت . . كدَّت وأتعبت ، وإذا استردَّت . . استأصلت وأجحفت .

ومع هـٰذا فصلاحُ الدنيا مصلحٌ لسرائر أهلها ؛ لوفور أماناتهم ، وظهور دياناتهم ، وفسادُها مفسِدٌ لسرائر أهلها ؛ لقلّة أماناتهم ، وضعف دياناتهم ، وقد وُجد ذلك في شاهد الحال تجربةً وعرفاً ؛ كما يقتضيه دليلُ الحال تعليلاً وكشفاً ، فلا شيءَ أنفعُ من صلاحها ؛ كما أنه لا شيءَ أضرُّ من فسادها ؛ لأنَّ ما به تقوىٰ دياناتُ الناس وتتوفَّر أماناتُهم . . فلا شيءَ أحقُّ به نفعاً ؛ كما أنَّ ما به تضعف دياناتهم وتذهب أماناتُهم . . فلا شيءَ أجدرُ به ضرراً .

وأنشد لأبي بكر بن دريد الأزديِّ[1] : [من مجزوء الكامل]

النـاسُ مثـلُ زمـانِهـمْ ... قَـدَّ الحـذاءِ علـىٰ مِثـالِـهْ
ورجـالُ دهـرِكَ مثـلُ دَهْـ ... ـرِكَ فـي تقلُّبـهِ وحـالِـهْ
وكـذا إذا فسَـدَ الـزَّمـا ... نُ جـرى الفسـادُ علـىٰ رجـالِـهْ

وإذ قد بلغ بنا القولُ إلىٰ ذلك . . فسنبدأ بذكر ما تصلح به الدنيا ، ثم نتلوه بوصف ما تصلح به حالُ الإنسان فيها .

---

(١) الأبيات في « ديوانه » : (ص١٠٥) .

[فَصْلٌ]
[في قواعد صلاح الدنيا]

اعلم : أن ما به **تصلح الدنيا** حتىٰ تصير أحوالها منتظمة ، وأمورها ملتئمة . . ستة أشياء ، **هي قواعدها وإن تفرعت** ؛ وهي : دِين متَّبَع ، وسلطان قاهر ، وعدل شامل ، وأمن عامٌّ ، وخِصب دارٌّ ، وأمل فسيح .

* * *

فأمّا القاعدة الأولىٰ وهي الدِّين المتَّبَع : فلأنه يصرف النفوس عن شهواتها ، ويعطف القلوب عن إراداتها ، **حتىٰ يصيرُ قاهراً للسرائر** ، زاجراً للضمائر ، رقيباً على النفوس في خلواتها ، نَصوحاً لها في مُلِمّاتها ، **وهـٰذه أمورٌ لا يُوصَل بغير الدِّين إليها** ، ولا يصلح سائرُ الناس إلا عليها ، **فكان الدِّين أقوىٰ قاعدةٍ في صلاح الدنيا واستقامتها** ، وأجدى الأمور نفعاً في انتظامها وسلامتها .

ولذلك لم يُخلِّ الله تعالىٰ خَلْقَه مذ فطرهم غُفْلاً من تكليف شرعيٍّ ، واعتقاد دينيٍّ ، ينقادون لحكمه ، **فلا تختلفُ بهم الآراء** ، ويستسلمون لأمره ، **فلا تفترقُ فيهم الأهواء** .

* * *

وإنّما اختلف العلماء في العقل والشرع : هل جاءا مجيئاً واحداً ، أو سبق العقل ثم تعقَّبه الشرع ؟

فقالت طائفةٌ : جاء العقل والشرع معاً مجيئاً واحداً ، **لم يسبق أحدُهما صاحبَه** .

وقالت طائفةٌ أخرىٰ : بل سبق العقل ثم تعقَّبه الشرع ؛ **لأن بكمال العقل يُستدَلُّ علىٰ صحة الشرع** ، وقد قال الله تعالىٰ : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴾ ، وذلك لا يوجد منه إلا عند كمال عقله .

فثبت أن الدِّين من أقوى القواعد في صلاح الدنيا ، وهو الفرد الأوحد في

صلاح الآخرة ، وما كان به صلاح الدنيا والآخرة . . فحقيقٌ بالعاقل أن يكون به متمسِّكاً ، وعليه محافِظاً .

وقال بعض الحكماء : (الأدب أدبان : أدبُ شريعةٍ ، وأدبُ سياسةٍ ، فأدبُ الشريعة : ما أدَّى الفرض ، وأدبُ السياسة : ما عمر الأرض ، وكلاهما يرجع إلى العدل الذي به سلامةُ السلطان ، وعمارةُ البلدان ؛ لأنَّ مَن ترك الفرض . . فقد ظلم نفسه ، ومَن خرب الأرض . . فقد ظلم غيره)[1] .

وقال سعيد بن حميد[2] : [من الكامل]

مــا صحّـــةٌ أبــداً بنـــافعـــةٍ حتّـىٰ يصـحَّ الـدِّيـنُ والخُلُـقُ

وأمّا القاعدةُ الثانية . . فهي سلطان قاهر : تأتلفُ برهبته الأهواء المختلفة ، وتجتمع بهيبته القلوبُ المتفرِّقة ، وتنكفُّ بسطوته الأيدي الغالبة ، وتنقمع من خوفه النفوس المتعاندة ؛ لأنَّ في طباع الناس من حبِّ المغالبةِ علىٰ ما آثروه ، والقهرِ لمَن عاندوه ما لا ينكفُّون عنه إلا بمانع قويّ ، ورادع مليّ ، وقد أوضح المتنبي ذلك حيث يقول[3] : [من الكامل]

لا يسلمُ الشرفُ الرفيعُ من الأذىٰ حتّـىٰ يُـراقَ علـىٰ جَـوانبـهِ الـدَّمُ
والظُّلمُ مِنْ شِيَمِ النُّفوسِ فإنْ تجِدْ ذا عفَّـــةٍ فلِعِلَّـــةٍ لا يظلِـــمُ

وهـٰذه العلّة المانعة من الظلم لا تخلو من أحد أربعة أشياء : إمّا عقلٌ زاجر ، أو دينٌ حاجز ، أو سلطانٌ رادع ، أو عجزٌ صادٌّ ، إذا تأمّلتها . . لم تجد لها خامساً يقترن بها .

ورهبةُ السلطان أبلغُها ؛ لأنَّ العقل والدين ربَّما كانا مضعوفين ، أو بداعي الهوىٰ مغلوبين ، فتكون رهبة السلطان أشدَّ زجراً ، وأقوىٰ ردعاً .

---

(١) أورده أسامة بن منقذ في « لباب الآداب » (ص ٥٦) .
(٢) أورد البيت في « أخبار القضاة » (٣/ ١٧٨) ، والعجليُّ في « معرفة الثقات » (٢/ ٤٦٥) .
(٣) البيتان في « ديوانه » (٤/ ١٢٥) .

وقد روي عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنَّه قال : « **إنَّ السلطانَ ظلُّ اللهِ في الأرضِ ، يأوي إليه كلُّ مظلومٍ** »[1] .

وروي عنه صلى الله عليه وسلم أنَّه قال : « **إنَّ اللهَ ليَزَعُ بالسُّلطانِ أكثَرَ ما يَزَعُ بالقرآنِ** »[2] .

وروي عنه أنَّه قال : « إنَّ للهِ حُرّاساً في السماءِ ، وحُرّاساً في الأرضِ ؛ **فحُرّاسُه في السماءِ الملائكةُ ، وحُرّاسُه في الأرضِ** الذين يقبضون أرزاقهم ، يذبُّون عن الناسِ »[3] .

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « **الإمامُ الجائرُ خيرٌ من الفتنة** ، وكلٌّ لا خيرَ فيه ، **وفي بعضِ الشَّرِّ خِيارٌ** » .

وقال عبد الله بن مسعود : (السلطانُ يُفسِدُ ، **وما يُصلح اللهُ تعالىٰ به أكثرُ ؛ فإنْ عدل** . . فله الأجر ، وعليكم الشكر ، **وإنْ جار** . . فعليه الوِزر ، وعليكم الصبر)[4] .

ورویٰ أبو هريرة قال : سُبَّتِ العجَمُ بين يدَي النبي صلى الله عليه وسلم ، فنهَىٰ عن ذلك ، وقال : « **لا تسبُّوها ؛ فإنَّها عمَّرَتْ بلادَ اللهِ تعالىٰ** ، وعاش فيها **عبادُ اللهِ تعالىٰ** » .

وقال بعض البلغاء : (**السلطان في نفسه** إمام متبوع ، وفي سيرته دِين مشروع ؛ **فإن ظلم** . . لم يعدل أحدٌ في حكم ، **وإن عدل** . . لم يجسر أحدٌ علىٰ ظلم) .

---

(١) رواه البيهقي في « شعب الإيمان » (٦٩٨٤) ، والبزار في « مسنده » (٥٣٨٣) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٢) رواه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٤/ ٣٢٩) من قول سيدنا عمر رضي الله عنه ، وأورده في « التمثيل والمحاضرة » (ص ٢٩) ، وابن شبّة في « تاريخ المدينة » (٣/ ٩٨٨) من قول سيدنا عثمان رضي الله عنه ، **ليزع بالسلطان** ؛ أي : ليمنع بالسلطان عن ارتكاب الفواحش والآثام ما لا يمنع كثيراً من الناس بالقرآن وما فيه من الوعيد الأكيد والتهديد الشديد .

(٣) رواه ابن قتيبة في « عيون الأخبار » (١/ ٢) عن خالد بن معدان مرسلاً .

(٤) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٣٨٤٤٩) موقوفاً ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٦٩٨٣) ، والخطيب في « موضح أوهام الجمع والتفريق » (٢/ ٧١) مرفوعاً .

وقال بعض العلماء : (إنَّ أقربَ الدعوات من الإجابة دعوةُ السلطان العادل الصالح ، وأَولى الحسنات بالأجر والثواب أمرُه ونهيُه في وجوه المَصالح) .

فهٰذه آثار السلطان في أحوال الدنيا وما ينتظم به أمورها .

ثمَّ لما في السلطان من حراسة الدِّين والذبِّ عنه ، ومنع الأهواء منه ، وحراسة التبديل فيه ، وزجر مَن شذَّ عنه بارتداد ، أو بغىٰ فيه بعناد ، أو سعىٰ فيه بفساد .

وهٰذه أمورٌ إن لم تنحسم عن الدِّين بسلطانٍ قويٍّ ورعايةٍ وافية . . أسرع فيه تبديل ذوي الأهواء ، وتحريفُ ذوي الآراء ، فليس دِينٌ زال سلطانُه إلا بُدِّلت أحكامُه ، وطُمِست أعلامُه ، وكان لكلِّ زعيمٍ فيه بدعة ، ولكلِّ عصرٍ في وهائه أثر[1] .

كما أنَّ السلطان إن لم يكن عن دينٍ تجتمع به القلوب حتىٰ يرىٰ أهلُه الطاعةَ فيه فرضاً ، والتناصرَ عليه حتماً . . لم يكن للسلطان لَبْثٌ ، ولا للأيام صَفْوٌ ، وكان سلطانَ قهرٍ ، ومفسدَ دهرٍ .

ومن هٰذين الوجهين[2] وجب إقامة إمامٍ يكون سلطانَ الوقت ، وزعيمَ الأمّة ؛ ليكون الدينُ محروساً بسلطانه ، والسلطانُ جارياً علىٰ سنن الدِّين وأحكامه .

وقد قال عبد الله بن المعتز : [من المجتث]

الملكُ بالدِّين يبقىٰ   والدينُ بالملك يقوىٰ[3]

واختلف الناس : هل وجب ذلك بالعقل ، أو بالشرع ؟

فقالت طائفة : وجب بالعقل ؛ لأن معلوماً من حال العقلاء على اختلافهم

---

(١) الوهاء : الضعف ، يقال : وهى السقاء ؛ أي : استرخىٰ رباطه ، ووهى الحائط : ضعف وهمَّ بالسقوط .

(٢) أي : حراسة الدنيا ، وحراسة الدين .

(٣) أورده في « التمثيل والمحاضرة » (ص ١٣٢) ، و« زهر الآداب » (٢/ ٦٧٥) .

الفزعُ إلىٰ زعيم مندوب للنظر في مصالحهم .

وذهب آخرون : إلىٰ وجوبه بالشرع ؛ **لأن المقصود بالإمام القيامُ بأمور** شرعية ؛ كإقامة الحدود ، واستيفاء الحقوق ، **وقد كان يجوز الاستغناء عنها بألاَّ** يرد التعبُّد بها ، **فبأن يجوزَ الاستغناء عمّا لا يراد إلا لها أَولىٰ**[1] .

وعلىٰ هٰذا **اختلفوا في وجوب بعثة الأنبياء** وإرسال الرسل عليهم السلام :

فمَن قال بوجوب ذلك **بالعقل** . . **قال بوجوب بعثة الأنبياء** .

ومَن قال بوجوب ذلك **بالشرع** . . **منع من وجوب بعثة الأنبياء** ؛ لأنه لمَّا كان المقصود ببعثتهم تعريفَ المصالح الشرعية ، وكان يجوز من المكلَّفين ألاّ تكون هٰذه الأمور مصلِحة لهم . . لم تجب بعثةُ الأنبياء إليهم .

فأمّا إقامةُ إمامين أو ثلاثةٍ في عصرٍ واحد ، وبلدٍ واحد . . **فلا يجوز إجماعاً** .

فأمّا في بلدانٍ شتّىٰ وأمصارٍ متباعدة :

فقد ذهب طائفةٌ شاذةٌ إلىٰ جواز ذلك ؛ لأنَّ الإمام مندوبٌ للمصالح ، **وإذا كانا إمامين في بلدين أو ناحيتين** . . كان كلُّ واحدٍ منهما أقومَ بما في يديه ، وأضبطَ لما يليه ، **ولأنه لمَّا جاز بعثةُ نبيين في عصرٍ** واحدٍ ولم يؤدِّ ذلك إلىٰ إبطال النبوة . . **كانت الإمامة أَولىٰ** ، ولا يؤدي ذلك إلىٰ إبطال الإمامة[2] .

وذهب الجمهور إلىٰ أن إقامة إمامين في عصرٍ واحدٍ لا يجوز شرعاً ؛ لما روي عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال: « **إذا بُويِعَ لأميرين . . فاقتُلوا آخرهما** »[3] .

(١) ذهب بعض المعتزلة إلىٰ وجوب ذلك بالعقل ؛ كالجاحظ والخياط والكعبي وأبي الحسين البصري وهم طائفة منهم ، وقال أهل السنة وعامة المعتزلة بوجوب ذلك بالشرع . انظر « منهاج اليقين » (ص٢٣٢) .

(٢) **هٰذا الدليل كان يتم لو كان أمر الإمامة مقصوراً** علىٰ تسوية مصالح الرعية فقط **بدون حراسة البيضة** ؛ من عدو في الدِّين ، وليس كذلك ، **بل هي أقدم أمورها وأعظمها** ، **وقياسه بالنبوة** : قياسٌ مع الفارق ؛ إذ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام **معصومون** عن عداوة نبي آخر واختلافه ، **وأما في تعدد الإمامة** . . فالاختلاف واقع لا محالة ، مع ما ينضم إليه من تحاسد الأكفاء ، أو بغي الكثرة وعلو اليد ، أو ذل القلة والضعف . انظر « منهاج اليقين » (ص٢٣٣) .

(٣) رواه مسلم (١٨٥٣) بنحوه عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

وروي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إنْ ولَّيتُم أبا بكرٍ . . تَجدُوهُ قويّاً في دينِ اللهِ ، ضعيفاً في بدنه ، وإنْ ولَّيتُم عمرَ . . تَجدُوهُ قويّاً في دين الله ، قويّاً في بدنه ، وإنْ ولَّيتُم عليّاً . . تجدُوهُ هادياً مهديّاً »[1] .

فتبيَّن بهٰذا القول أن إقامة جميعهم في وقتٍ واحد لا يصحُّ ، ولو صحَّ . . لأشار إليه ، ونبَّه عليه .

والذي يلزم سلطانَ الأمّة من أمورها سبعةُ أشياء :

أحدها : حفظُ الدِّين من تبديلٍ فيه ، والحثُّ على العمل به من غير إهمالٍ له .

والثاني : حراسةُ البيضة ، والذَّبُّ عن الأمّة من عدوٍّ في دينٍ ، أو باغي نفسٍ أو مال[2] .

والثالث : عمارةُ البلدان باعتماد مصالحها ، وتهذيب سُبلها ومسالكها .

والرابع : تقديرُ ما يتولاه من الأموال بسنن الدِّين من غير تحريفٍ في أخذها وإعطائها .

والخامس : معاناةُ المَظالم والأحكام بالتسوية بين أهلها ، واعتماد النَّصَفة في فصلها .

والسادس : إقامةُ الحدود علىٰ مستحقِّيها من غير تجاوزٍ فيها ، ولا تقصيرٍ عنها .

والسابع : اختيارُ خلفائه في الأمور أن يكونوا من أهل الكفاية فيها ، والأمانة عليها .

---

(١) رواه الحاكم في « المستدرك » (٣/ ٧٠) ، والبزار في « مسنده » (٧٨٣) ، والإمام أحمد في « فضائل الصحابة » (٢٨٤) عن سيدنا علي رضي الله عنه .

(٢) حراسة البيضة ؛ أي : حماية حوزة الإسلام وساحة الأمة .

فإذا فعل مَن أفضىٰ إليه سلطانُ الأمّة ما ذكرنا من هـٰذه الأشياء السبعة . . كان مؤدّياً لحقِّ الله تعالىٰ فيهم ، مستوجِباً لطاعتهم ومناصحتهم وخلوص نيّاتهم ، مستحِقّاً لصدق ميلهم ومحبّتهم .

وإن قصَّر عنها ولم يقم بحقِّها وواجبها . . كان بها مؤاخذاً ، وعليها معاقَباً ، ثم هو من الرعيّة على استبطان معصيةٍ ومقت ، يتربَّصون الفُرَصَ بإظهارهما ، ويتوقَّعون الدوائر بإعلانهما ، وقد قال الله تعالىٰ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا ﴾ .

وفي قوله تعالىٰ : ﴿ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ ﴾ **تأويلان** :

أحدهما : أن العذاب الذي من فوقهم : **أمراءُ السوء** ، والذي من تحت أرجلهم : **عبيدُ السوء** ، وهـٰذا قول ابن عباس رضي الله عنهما .

والثاني : أن العذاب الذي من فوقهم : **الرجمُ** ، والذي من تحت أرجلهم : **الخسفُ** ، وهـٰذا قول مجاهد وسعيد بن جبير .

وفي قوله تعالىٰ : ﴿ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا ﴾ **تأويلان** :

أحدهما : أنه الأهواء المختلفة ، وهـٰذا قول ابن عباس رضي الله عنهما .

والثاني : أنه الفتن والاختلاط ، وهـٰذا قول مجاهد(١) .

وروي عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما مِن أميرٍ علىٰ عشرةٍ إلا وهو **يجيءُ يومَ القيامةِ مغلولةً يَداهُ إلىٰ عُنقِهِ** ؛ حتىٰ يكونَ عملُه هو الذي يُطلِقه أو يُوبِقه »(٢) .

وروي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « **خيرُ أئمّتِكُم** : الذينَ تُحبُّونَهم

---

(١) انظر هـٰذه الأقوال في « تفسير الطبري » (٥/ ٧/ ٢٧٥) وما بعدها .

(٢) رواه الحاكم في « المستدرك » (٤/ ١٠٣) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٧١١٣) .

ويُحبُّونَكم ، وشرُّ أئمّتِكُم : الذين تُبغِضونَهم ويُبغِضونَكم ، وتلعَنونَهم ويلعَنونَكم »[1] .

وهٰذا صحيح ؛ لأنه إذا كان ذا خيرٍ . . أحبَّهم وأحبُّوه ، وإذا كان ذا شرٍّ . . أبغضهم وأبغضوه .

وقد كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلىٰ سعد بن أبي وقَّاص رضي الله عنه : (إنَّ الله تعالىٰ إذا أحبَّ عبداً . . حبَّبه إلىٰ خلقه ، فاعرف منزلتك من الله تعالىٰ بمنزلتك من الناس ، واعلم أنَّ ما لك عند الله تعالىٰ مثلُ ما لله تعالىٰ عندك)[2] ، فكان هٰذا موضحاً لمعنىٰ ما ذكرناه .

وأصل هٰذا : أن خشية الله تعالىٰ تبعث علىٰ طاعته في خلقه ، وطاعتَه في خلقه تبعثهم علىٰ محبّته ؛ فلذلك كانت محبّتُهم دليلاً علىٰ خيره وخشيته ، وبغضُهم دليلاً علىٰ شرِّه وقلّة مراقبته .

وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لبعض خلفائه : (أوصيك أن تخشى الله في الناس ، ولا تخشى الناس في الله)[3] .

وقال عمر بن عبد العزيز لبعض جلسائه : (إنِّي أخاف الله فيما تقلَّدتُ) ، فقال : لستُ أخاف عليك أن تخافَ ، وإنَّما أخاف عليك ألا تخافَ[4] .

وهٰذا واضح ؛ لأن الخائف من الله تعالىٰ مأمونُ الحَيْف ؛ كالذي روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال لأبي مريم السَّلُوليّ وهو الذي قتل أخاه زيداً : (والله ؛ إني لا أحبُّك حتىٰ تحبَّ الأرضُ الدمَ) ، قال : فيمنعُني ذلك حقّاً ؟ قال : (لا) قال : فلا ضَيْرَ ، إنَّما يأسىٰ على الحبِّ النساءُ[5] .

---

(١) رواه مسلم (١٨٥٥) ، والترمذي (٢٢٦٤) .

(٢) أورده في « البيان والتبيين » (١/ ٢٦١) ، و« الصداقة والصديق » (ص ٢١١) .

(٣) رواه أبو داوود في « الزهد » (٣٧٠) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٢١/١٥٨) من وصية سعيد بن عامر لعمر رضي الله عنهما .

(٤) أورده في « البيان والتبيين » (١/ ٢١١) ، ورواه في « المجالسة وجواهر العلم » (١٠٥٣) .

(٥) أورده في « عيون الأخبار » (٣/ ١٣) ، و« الأوائل » (ص ٢٤٤) .

ورُوي عن عبد الرحمـٰن بن محمد قال : (أصدق طلحةُ بن عبيد الله أمَّ كلثوم بنت أبي بكر الصديق مئةَ ألف درهم ، وهو أوَّلُ مَن أصدقَ هـٰذا القدرَ ، فمُرَّ بالمال علىٰ عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : ما هـٰذا ؟ قالوا : صَداقُ أمِّ كلثوم بنت أبي بكر ، قال : أدخلوه بيتَ المال ، فأُخبر طلحةُ وقيل : كلِّمْه ، فقال : ما أنا بفاعل ؛ لئن كان عمرُ يرىٰ أنَّ له فيه حقاً . . لا يردُّه بكلامي ، ولئن كان لا يرىٰ فيه حقّاً . . ليردَّنَّه ، فلمَّا أصبح عمرُ . . أمر بالمال فدُفع إلىٰ أمِّ كلثوم)[1] .

وحُكي : أنَّ الرشيد حبس أبا العتاهية ، فكتب علىٰ حائط الحبس : [من الوافر]

أَمَـــا واللهِ إنَّ الظُّلـــمَ لُـــوْمُ ... ومـا زالَ المُسـيءُ هـوَ الظَّلُـومُ
إلـىٰ دَيّـانِ يـومِ الـدِّيـن نمضـي ... وعنـــدَ الله تجتمـــعُ الخُصُـــومُ
ستعلـمُ فـي المَعـادِ إذا التقَينـا ... غـداً عنـدَ المَليـكِ مَـن الظَّلُـومُ

فأُخبرِ الرشيدُ بذلك ، فبكىٰ بكاءً شديداً ، ودعا أبا العتاهية فاستحلَّه ، ووهب له ألف دينار وأطلقه[2] .

وأمّا القاعدةُ الثالثة . . فهي عدلٌ شامل : يدعو إلى الألفة ، ويبعث على الطاعة ، وتعمر به الأرض ، وتنمىٰ به الأموال ، ويكثر معه النسل ، ويأمن به السلطان ، وقد قال الهُرمُزان لعمر رضي الله عنه حين رآه وقد نام متبذِّلاً : (عدَلتَ ، فأمِنتَ ، فنِمتَ !!)[3] .

وليس شيءٌ أسرعَ في خراب الأرض ، ولا أفسدَ لضمائر الخلق من الجَور ؛ لأنَّه ليس يقف علىٰ حدٍّ ، ولا ينتهي إلىٰ غاية ، ولكلِّ جزءٍ منه قسطٌ من الفساد حتىٰ يستكمل .

---

(١) ذكر في « منهاج اليقين » (ص٢٣٩) قصة هـٰذا الخبر ؛ فانظره ففيه فائدة .

(٢) أورده في « المجالسة وجواهر العلم » (٢٢٣٢) ، والأبيات في « ديوانه » (ص ٣٥٣) .

(٣) أورده في « ثمار القلوب » (١/ ١٧٠) ، و« نهاية الأرب » (٦/ ٣٦) .

وقد روي عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال : « **بئسَ الزادُ إلى المَعادِ العُدوانُ على العِبادِ** »[1] .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ثلاثٌ مُنجياتٌ ، وثلاثٌ مُهلِكاتٌ ؛ **فأمّا المُنجِياتُ** : فالعدلُ في الغضب والرضا ، وخشيةُ الله تعالىٰ في السرِّ والعلانية ، والقصدُ في الغنىٰ والفقر .

وأمّا المُهلِكاتُ : فشحٌّ مُطاعٌ ، وهوىً متَّبعٌ ، وإعجابُ المرء بنفسه »[2] .

وحكي : أن الإسكندر قال لحكماء الهند وقد رأىٰ قلّة الشرائع بها : (**لِمَ صارت سننُ بلادكم قليلةً** ؟ قالوا : لإعطائنا الحقَّ من أنفسنا ، ولعدل ملوكنا فينا ، فقال لهم : **أيُّما أفضلُ ؛ العدلُ أم الشجاعةُ** ؟ قالوا : **إذا استُعمِل العدلُ . . أغنىٰ عن الشجاعة**)[3] .

وقال بعض الحكماء : (**بالعدل والإنصاف تكون مدّة الائتلاف**) .

وقال بعض البلغاء : (**إن العدلَ ميزانُ الله تعالىٰ** الذي وضعه للخلق ، ونصبه للحقِّ ، **فلا تخالفْه في ميزانه** ، ولا تعارضْه في سلطانه ، **واستعِنْ على العدل بخُلَّتين** : قلَّةِ الطمع ، وكثرةِ الورع)[4] .

وإذا كان العدلُ من إحدىٰ **قواعد الدنيا** التي لا انتظامَ لها إلا به ، ولا صلاحَ فيها إلا معه . . **وجب أن يبدأ بعدل الإنسان في نفسه** ، ثم **بعدله في غيره** .

---

(١) رواه في « المجالسة وجواهر العلم » (٢٣٦٠) ، و« تاريخ دمشق » (٤٢٢/٤٨) من قول الفضيل بن عياض رحمه الله تعالىٰ ، وفي « تاريخ دمشق » (٤١١/٥١) من قول الإمام الشافعي رحمه الله تعالىٰ .

(٢) رواه في « المجالسة وجواهر العلم » (٨٩٩) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٧٣١) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٣) أورده أسامة بن منقذ في « لباب الآداب » (ص ٥٧) ، والمراد بسنن البلاد : قوانينها ؛ أي : قوانينهم قليلة فلا يحتاجون إلىٰ قوانين للخصومات والجرائم ؛ لمعرفة كلٍّ ما له وما عليه !! .

(٤) أورد بعضه في « ثمار القلوب » (٩٢/١) ، و« ربيع الأبرار » (٦٠٠/٣) .

فأمّا عدلُه في نفسه : فيكون بحملها على المصالح ، وبكفِّها عن القبائح ، ثم بالوقوف في أحوالها علىٰ أعدل الأمرين مِن تجاوزٍ أو تقصير ؛ فإنَّ التجاوزَ بها جَور ، والتقصيرَ فيها ظلم ، ومَن ظلم نفسه . . فهو لغيره أظلمُ ، ومَن جار عليها . . فهو علىٰ غيره أجوَرُ .

وقال بعض الحكماء : (مَن توانىٰ في نفسه . . ضاع)[1] .

وأمّا عدله في غيره : فقد ينقسم حالُ الإنسان مع غيره ثلاثة أقسام :

ـ فالقسم الأول : عدل الإنسان فيمَن دونه ؛ كالسلطان مع رعيَّته ، والرئيس مع صحابته ، فعدله فيهم يكون بأربعة أشياء : باتباع الميسور ، وحذف المعسور ، وترك التسلُّط بالقوة ، وابتغاء الحقّ في السيرة ؛ فإنَّ اتباع الميسور أدوَمُ ، وحذف المعسور أسلَمُ ، وترك التسلُّط أعطَفُ على المحبّة ، وابتغاءَ الحقّ أبعَثُ على النُّصرة .

وهٰذه أمور إن لم تسلم للزعيم المدبِّر . . كان الفسادُ بنظره أكثرَ ، والاختلالُ بتدبيره أظهرَ ، وقد رُوي عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أشدُّ الناسِ عذاباً يومَ القيامة مَن أشرَكَه اللهُ تعالىٰ في سلطانه ، فجارَ في حُكمِه »[2] .

وقال بعض الحكماء : (الملك يبقىٰ على الكفر ، ولا يبقىٰ على الظلم)[3] .

وقال بعض الأدباء : (ليس للجائر جارٌ ، ولا تعمر له دارٌ) .

وقال بعض البلغاء : (أقربُ الأشياء : صَرعةُ الظَّلُوم ، وأنفذُ السهام : دعوةُ المظلوم)[4] .

---

(١) أورده في « البيان والتبيين » (٤/ ٩٤) من جملة ما أوصىٰ به عبد الملك بن صالح ابنه .

(٢) رواه أبو نعيم في « حلية الأولياء » (٤/ ١٥) من قول طاووس رحمه الله تعالىٰ ، وذكره في « ربيع الأبرار » (٣/ ٥١٣) عن طاووس مرفوعاً .

(٣) أورده في « الإعجاز والإيجاز » (ص ٧٠) ، و« التذكرة الحمدونية » (١/ ٣١٣) .

(٤) ذكره البروسوي في « روح البيان » (٩/ ٩٩) .

وقال بعض حكماء الملوك : (**العجبُ من مَلِكٍ استفسد رعيّتَه وهو يعلم أن عزَّه بطاعتهم !!**)[1] .

وقال أردشير بن بابك : (**إذا رغب الملكُ عن العدل .. رغبت الرعيّةُ عن الطاعة**)[2] .

وعُوتِب أنوشروان على ترك عقاب المذنبين ، فقال : (**هم المرضىٰ ، ونحن الأطبّاء ؛ فإذا لم نُداوِهم بالعفو .. فمَن لهم ؟!**) .

- **والقسم الثاني** : **عدل الإنسان مع مَن فوقه** ؛ كالرعيّة مع سلطانها ، والصحابة مع رئيسها ، وذلك يكون بثلاثة أشياء : بإخلاص الطاعة ، وبذل النُّصرة ، وصدق الوَلاء ؛ فإنَّ إخلاص الطاعة أجمعُ للشمل ، وبذل النُّصرة أدفعُ للوهن ، وصدق الوَلاء أنفىٰ لسوء الظن .

وهٰذه أمور إن لم تجتمع في المرعيِّ .. تسلَّط عليه مَن كان يدفع عنه ، واضطُرَّ إلى اتِّقاء مَن كان يَقي عنه ؛ كما قال البحتري[3] : [من الوافر]

متىٰ أحرجْتَ ذا كَرَمٍ تَخطَّىٰ ... إليكَ ببعضِ أخلاقِ اللَّئيمِ

وفي استمرار هٰذا حَلُّ نظامٍ جامعٍ ، وفسادُ صلاحٍ شاملٍ .

وقد قال أبرويز : (**أطِعْ مَن فوقَك .. يُطِعْك مَن دونَك**)[4] .

وقال بعض الحكماء : (**الظلمُ : مَسلَبَةُ النِّعَم ، والبغيُ : مَجلَبَةُ النِّقَم**)[5] .

وقال بعض البلغاء : (إنَّ الله تعالىٰ لا يرضىٰ عن خلقه إلا بتأدية حقِّه ، وحقُّه شكرُ النعمة ، ونصحُ الأمّة ، وحسنُ الصَّنيعة ، ولزومُ الشريعة) .

---

(١) أورده في « شرح نهج البلاغة » (١١/ ٩٥) ، واستفسد رعيّتَه : أساء إليهم حتى استعصَوا عليه .

(٢) أورده في « التمثيل والمحاضرة » (ص ١٣٦) ، و« زهر الآداب » (١/ ٢١٢) .

(٣) البيت في « ديوانه » (٤/ ٢٠٧٩) .

(٤) أورده في « الإعجاز والإيجاز » (ص ٦٦) ، و« زهر الآداب » (١/ ٢١٢) .

(٥) أورده في « لباب الآداب » (ص ٥٩) ، و« ربيع الأبرار » (٣/ ٤٩٢) .

ـ والقسم الثالث : عدل الإنسان مع أكفائه ، وقد يكون بثلاثة أشياء : بترك الاستطالة ، ومجانبة الإدلال ، وكفِّ الأذىٰ ؛ لأن ترك الاستطالة آلفُ ، ومجانبة الإدلال أعطفُ ، وكفَّ الأذىٰ أنصفُ .

وهٰذه أمورٌ إن لم تخلص في الأكفاء . . أسرع فيهم تقاطعُ الأعداء ، ففسدوا وأفسدوا .

وقد روي عن عمر بن عبد العزيز ، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ألا أنبِّئكم بشِرارِ الناس ؟ » قالوا : بلىٰ يا رسولَ الله ، قال : « من نزلَ وحدَه ، ومنعَ رِفْدَه ، وجلدَ عبدَه » .

ثم قال : « أفلا أنبِّئكم بشرٍّ من هٰذا ؟ » قالوا : بلىٰ يا رسول الله ، قال : « مَن لا يُرجَىٰ خيرُه ، ولا يُؤمَنُ شرُّه » .

ثم قال : « ألا أنبئكم بشرٍّ من ذلك ؟ » قالوا : بلىٰ يا رسولَ الله ، قال : « مَنْ يُبغِضُ الناسَ ويُبغِضُونَه ، إنَّ عيسى ابن مريم عليه السلام قام خطيباً في بَني إسرائيلَ فقال : يا بَني إسرائيلَ ؛ لا تكَلَّموا بالحكمة عند الجُهَّال . . فتظلِمُوها ، ولا تمنعُوها أهلَها . . فتظلِمُوهم ، ولا تكافئوا ظالماً . . فيبطلَ فضلُكم ، يا بَني إسرائيلَ ؛ الأمورُ ثلاثةٌ : أمرٌ تبيَّنَ رشدُه . . فاتَّبِعوه ، وأمرٌ تبيَّن غيُّه . . فاجتنبوه ، وأمرٌ اختُلِف فيه . . فرُدُّوه إلى الله تعالىٰ »[1] .

وهٰذا الحديث جامعٌ لآداب العدل في الأحوال كلِّها .

وقد قال بعض الحكماء : (كلُّ عقلٍ لا يُدارَىٰ به الكلُّ . . فليس بعقل تامٍّ) .

وقال بعض الشعراء[2] : [من البسيط]

ما دُمتَ حيّاً فَدارِ الناسَ كلَّهُمُ ... فإنَّما أنتَ في دارِ المُداراةِ
مَنْ يَدْرِ دَارَىٰ ومَن لم يَدْرِ سَوْف يُرَىٰ ... عمّا قليلٍ نديماً للنَّداماتِ

---

(١) رواه بنحوه الحاكم في « المستدرك » (٤/ ٢٧٠) ، والإمام أحمد في « الزهد » (١٧٠٧) ، والباغنديّ في « مسند عمر بن عبد العزيز » (٥١) .

(٢) أورد البيت في « التمثيل والمحاضرة » (ص ٤١٩)، و« معجم الأدباء » (٤/ ١٦٠) لأبي سليمان الخَطّابيّ، والمداراة مستحبة مع الناس ؛ وهي لين الكلام ، وترك الإغلاظ في القول ، وهي من أخلاق المؤمنين ، والفرق بينها وبين المداهنة المحرمة : أن المداراة الرفق بالجاهل في التعليم ، والفاسق بالنهي عن فعله ، والمداهنة : معاشرة المعلن بالفسق ، وإظهار الرضا بما هو فيه من غير إنكار عليه باللسان ولا بالقلب .

وقد يتعلَّق بهٰذه الطبقات أمور خاصّة ، يكون عدلُهم فيها بالتوسُّط في حالتَي التقصير والسَّرَف ؛ لأنَّ العدل مأخوذ من الاعتدال ، فما جاوز الاعتدال . . فهو خروجٌ عن العدل .

وقد قالت الحكماء : (الفضائل : هيئات متوسِّطة بين خُلّتين ناقصتين ، وأفعال الخير : توسُّطٌ بين رذيلتين ؛ فالحكمة واسطة بين الشرِّ والجهالة ، والشجاعة واسطةٌ بين التقحُّم والجُبن(١) ، والعفّة واسطةٌ بين الشَّرَه وضعف الشهوة ، والسَّكينة واسطةٌ بين السخط وضعف الغضب ، والغيرة واسطةٌ بين الحسد وسوء العادة ، والظَّرْف واسطةٌ بين الخَلاعة والفَدامة(٢) ، والتواضع واسطةٌ بين الكِبْر ودناءة النفس ، والسَّخاء واسطةٌ بين التقتير والتبذير ، والحلم واسطةٌ بين إفراط الغضب وعدمه ، والمودّة واسطةٌ بين الخِلابة وجَسا الخُلُقِ(٣) ، والحياء واسطةٌ بين القِحَة والحَصَر(٤) ، والوَقار واسطةٌ بين الهزء والسَّخافة) .

وإذا كان ما خرج عن الاعتدال إلىٰ ما ليس باعتدالٍ خروجاً عن العدل إلىٰ ما ليس بعدل . . كان ما خرج عن الأَولىٰ إلىٰ ما ليس بأَولىٰ خروجاً عن العدل إلىٰ ما ليس بعدل .

وقد قال بعض البلغاء : (السلطان السوء يخيف البريء ، ويصطنع الدنيء ، والبلد السوء يجمع السَّفِل ، ويُورث العلل ، والولد السوء يشين السلف ، ويهدم الشرف ، والجار السوء يفشي السر ، ويهتك الستر)(٥) .

فجعل هٰذه الأشياءَ بخروجها عن الأَولىٰ إلىٰ ما ليس بأَولىٰ خروجاً عن العدل إلىٰ ما ليس بعدل ، ولستَ تجد فساداً إلا وسبب نتيجته : الخروجُ فيه عن حال العدل إلىٰ ما ليس بعدلٍ من حالتي الزيادة والنقصان ، فإذاً لا شيءَ أنفعُ من العدل ؛ كما أنه لا شيءَ أضرُّ ممّا ليس بعدل .

---

(١) التقحم : هو أن يرمي بنفسه في الأمر فجأة من غير رويةٍ ولا تأنٍ .
(٢) الفَدامة : العِيّ عن الحجة ، والكلام مع ثقل ورخاوة ، وقلة فهم .
(٣) الخِلابة : الخداع بالقول اللطيف . وجَسا الخُلُقِ : صلابته وغِلظته .
(٤) القحة : يقال : وقح الرجل إذا قلَّ حياؤه .
(٥) أورد بعضه أسامة بن منقذ في « لباب الآداب » (ص ٥٥) .

وأمّا القاعدة الرابعة . . فهي أمنٌ عامٌّ : تطمئنُّ إليه النفوس ، وتنتشر فيه الهمم ، ويسكن إليه البريء ، ويأنس به الضعيف ؛ فليس لخائفٍ راحة ، ولا لحاذرٍ طُمأنينة ، وقد قال بعض الحكماء : (الأمن أهنأُ عيش ، والعدل أقوىٰ جيش)[1] .

ولأنَّ الخوف يقبض الناس عن مصالحهم ، ويحجزهم عن تصرُّفهم ، ويكفُّهم عن أسباب الموادِّ التي بها قِوام أَوَدهم ، وانتظامُ جملتهم .

ولئن كان الأمنُ من نتائج العدل ، والخوفُ من نتائج ما ليس بعدل . . فقد يكون الخوفُ تارةً بمقاصد الآدميين الخارجة عن العدل ، وقد يكون تارةً بأسبابٍ حادثةٍ عن غير مقاصد الآدميين ، فلا تكونُ خارجةً عن حال العدل ؛ فمن أجل ذلك لم يكن ما سبق من حال العدل مُقنعاً عن أن يكون الأمن في انتظام الدنيا قاعدةً للعدل .

فإذا كان ذلك كذلك . . فالأمنُ المطلَق ما عمَّ ، والخوفُ قد يتنوَّع تارة ويعمُّ؛ فتنوُّعه : بأن يكون تارةً على النفس ، وتارةً على الأهل ، وتارةً على المال .

وعمومُه : أن يستوعب جميع الأحوال ، ولكلِّ واحدٍ من أنواعه حظٌّ من الوهن ، ونصيب من الحزن .

وقد يختلف باختلاف أسبابه ، ويتفاضل بتباين جهاته ، ويكون بحسب اختلاف الرغبة فيما خِيف عليه ؛ فمن أجل ذلك لم يجز أن نصفَ حالَ كلِّ واحدٍ من أنواعه بمقدارٍ من الوَهَن ، ونصيبٍ من الحزن ، لا سيَّما والخائفُ على الشيء مختصُّ الهمِّ به ، منصرفُ الفكرِ عن غيره ، فهو يظنُّ أنْ لا خوف إلا إياه ، ويغفل عن قدر النعمة بالأمن فيما سواه ، فصار كالمريض الذي هو بمرضه متشاغل ، وعمّا سواه غافل ؛ ولعلَّ ما صُرِف عنه أعظمُ ممّا بُلي به . [من الطويل]

علىٰ أنَّها تَعفُو الكُلُومُ وإنَّما ... نُوَكَّلُ بالأدنىٰ وإنْ جلَّ ما يمضي[2]

---

(١) أورده في « الإعجاز والإيجاز » (ص ١٢٣) .

(٢) هٰذا البيت لأبي خِراش الهُذَليّ ؛ كما في « ديوان الهذليين » (٢/١٥٨) . =

حكي : أنَّ رجلاً قال وأعرابيٌّ حاضرٌ : (ما أشدَّ وجعَ الضِّرْس !! فقال الأعرابيُّ : **كلُّ داءٍ أشدُّ داءٍ**)[١] .

كذلك مَن عمَّه الأمنُ كمَن استولت عليه العافية ، **فهو لا يعرف قدرَ النعمة بأمنه حتىٰ يخافَ** ؛ **كما لا يعرف المُعافىٰ قدرَ النعمة بعافيته حتىٰ يُصاب** .

وقال بعض الحكماء : (**إنَّما يُعرَف قدرُ النعمة بمُقاساة ضدِّها**) .

فأخذ ذلك أبو تمام الطائيُّ فقال[٢] : [من الكامل]

والحادثاتُ وإنْ أصابَكَ بؤسُها فهُوَ الـذي أنْبـاكَ كيـفَ نَعيمُهـا

فالأَولىٰ بالعاقل : أن يتذكَّر عند مرضه وخوفه **قدرَ النعمة** فيما سوىٰ ذلك من **عافيته وأمنه** ، وما انصرف عنه ممّا هو أشدُّ من مرضه وخوفه ؛ **ليستبدلَ بالشكوىٰ شكراً** ، وبالجَزَع صبراً ، **فيكون فرِحاً مسروراً** .

حُكي : أن يعقوب قال ليوسف عليهما الصلاة والسلام حين لقيَه : (أيَّ شيءٍ كان خبرُك بعدي ؟ قال : **لا تسألني عمَّا فعل بي إخوتي ، سلني عمَّا صنعه بي ربي**)[٣] .

وقال الشاعر : [من الرجز]

لا تنسَ فـي الصِّحّـةِ أيّـامَ السَّقَـمْ فـإنَّ عُقبـىٰ تـاركِ الحَـزْمِ نَـدَمْ

وأمّا القاعدةُ الخامسة . . فهي خِصْبٌ دارٌّ : تتَّسع به الأحوال ، ويشترك فيه ذوو الإكثار والإقلال ، **فيقلُّ في الناس الحسد** ، وينتفي عنهم تباغض العدم ،

= **والكلوم** : هي الجروح ، **والمعنىٰ** : أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد وإن كانت عظيمة ، والتحزن بالمصيبة القريبة الحالَّة ولو حقيرة .

(١) أورده في « ربيع الأبرار » (٥/١٠٦) .

(٢) البيت في « ديوانه بشرح التبريزي » (٣/٢٧٣) .

(٣) أي : لا تسألني عما فعله بي إخوتي من الغدر ، وسلني عما صنعه بي ربي من الإعزاز والإكرام بالنبوة والتعبير ، والحكم والتعليم .

وتتسع النفوس في التوسُّع ، وتكثر المواساة والتواصل ، وذلك من أقوى الدواعي في صلاح الدنيا وانتظام أحوالها ؛ ولأنّ الخِصْبَ يؤول إلى الغنىٰ ، والغنىٰ يحدث الأمانة والسخاء .

كتب عمر بن الخطاب رضي الله تعالىٰ عنه إلىٰ أبي موسى الأشعريِّ : (لا تستقضيَنَّ إلا ذا حسَبٍ أو مالٍ ؛ فإنَّ ذا الحسَب يخافُ العواقبَ ، وذا المالِ لا يرغبُ في مالِ غيرِه)[1] .

وقال بعض السلف : (إني وجدتُ خيرَ الدنيا والآخرة في خصلتين ، وشرَّ الدنيا والآخرة في خصلتين : فخيرُ الدنيا والآخرة في التُّقىٰ والغنىٰ ، وشرُّ الدنيا والآخرة في الفُجور والفقر)[2] .

وقال بعض الشعراء[3] : [من الطويل]

ولمْ أرَ بعدَ الدِّينِ خيراً منَ الغِنَىٰ ... ولمْ أرَ بعدَ الكفر شرّاً منَ الفقرِ

وبحسَب الغنىٰ يكون إقلالُ البخيل وعطاؤه ، وإكثارُ الجواد وسخاؤه ؛ كما قال دِعْبِل[4] : [من الطويل]

لئنْ كنتَ لا تُولي يداً دونَ إمْرةٍ ... فلسْتَ بمُولٍ نائلاً آخرَ الدَّهْرِ
وأيُّ إناءٍ لم يفِضْ عندَ مَلْئِهِ ... وأيُّ بخيلٍ لم يُنِلْ ساعةَ الوَفْرِ

وإذا كان الخِصْب يُحدِث من أسباب الصلاح ما وصفت . . كان الجَدْبُ يُحدِث من أسباب الفساد ما ضادَّها ؛ وكما أنَّ صلاح الخصب عامٌّ . . فكذلك

---

(١) رواه في « أخبار القضاة » (١/٧٦) ؛ وفيه : (وإن ذا الحسب لا يخشى العواقب بين الناس) ، وفي قوله : (**وذا المال**) نكتةٌ لا بد من التنبيه عليها ؛ وهي أن الإضافة للعهد ؛ يعني : الحافظ لماله ، المراعي له ؛ لكونه آلة لمجده ومكارمه ، لا لحرصه على ادخاره وجمعه ؛ وإلاَّ . . فكم من ذوي أموالٍ وحسبٍ سلبوا من يد اليتيم الضرير عصاه ؟!

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في « إصلاح المال » (٧٤) من قول أبي صالح الأسدي رحمه الله تعالىٰ .

(٣) البيت منسوب لسيدنا علي رضي الله عنه في « ديوانه » (ص ١٣١) ، ولصالح بن عبد القدّوس في « ديوانه » (ص ١٥٠) ، ولمحمود الورّاق في « ديوانه » (ص ٢٢٣) .

(٤) البيتان في « ديوانه » (ص ١٥٧) .

فساد الجدب عامٌّ ، وما عمَّ به الصلاحُ إن وُجِد وعمَّ به الفسادُ إن فُقِد . . **فأحرىٰ** أن يكون من قواعد الصلاح ودواعي الاستقامة .

والخِصْبُ يكون من وجهين ؛ خصب في المكاسب ، وخصب في المواد[1] .

فأمّا خصبُ المكاسب . . فقد يتفرَّع من خصب المواد ، وهو من نتائج الأمن المقترن به .

وأمّا خصبُ الموادّ . . فقد يتفرَّع عن أسباب إلـٰهية ، وهو من نتائج العدل المقترن بها .

وأمّا القاعدةُ السادسة . . **فهي أمل فسيح** : يبعث على اقتناء ما يقصر العمر عن استيعابه ، ويحثُّ علىٰ إنشاء ما ليس يوثق في دَرْكه بحياة أربابه .

ولولا أنَّ الثانيَ يرتفق بما أنشأه الأوَّلُ حتىٰ يصير به مستغنياً . . **لافتقر أهل كلِّ عصر** إلىٰ إنشاء ما يحتاجون إليه من منازل السكنىٰ وأراضي الحرث ؛ **وفي ذلك من الإعواز وتعذُّر الإمكان ما لا خفاء به** ؛ **فلذلك ما أرفق الله تعالىٰ خلقه** باتساع الآمال حتىٰ عمر به الدنيا ، وتمَّ صلاحها ، وصارت تنتقل بعمرانها إلىٰ قرنٍ بعد قرن ، **فيتمِّم الثاني** ما أبقاه الأول من عمارتها ، **ويرمُّ الثالث** ما أحدثه الثاني من شعَثها ؛ **لتكون أحوالها** على الأعصار ملتئمة ، **وأمورها** علىٰ مرور الدهور منتظمة .

ولو قصُرَت الآمال . . **لما تجاوز الواحد حاجة يومه** ، ولا تعدَّىٰ ضرورة وقته ، **ولكانت** تنتقل إلىٰ مَن بعده خراباً ؛ لا يجد فيها بُلغة ، ولا يدرك منها حاجة ، **ثم** تنتقل إلىٰ مَن بعده بأسوأ من ذلك حالاً ، حتىٰ لا ينمي فيها نبتٌ ، ولا يمكن فيها لبثٌ .

---

(١) وخصب في المواد ـ جمع مادة ـ : وهي عبارةٌ عن أصولٍ نامية بذواتها ؛ وهي شيئان : نبتٌ نام ، وحيوان متناسل ، والمكسوب من وجهين : تقلُّبٌ في تجارة ، وتصرُّفٌ في صناعة . انظر « منهاج اليقين » (ص٢٥١) .

وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « **الأملُ رحمةٌ منَ اللهِ لأمّتِي** ؛ ولولاه . . ما غرسَ غارسٌ شجَراً ، ولا أرضعَتْ أمٌّ وَلداً »[1] .

وقال الشاعر[2] : [من البسيط]

وللنُّفوسِ وإنْ كانت علىٰ وَجَلٍ ... مِنَ المَنيَّةِ آمالٌ تُقوِّيها
فالمرءُ يبسطُها والدَّهرُ يقبضُها ... والنفسُ تنشرُها والموتُ يطويها

فأمّا حالُ الأمل في أمر الآخرة . . فهو من أقوى الأسباب في الغفلة عنها ، وقلَّة الاستعداد لها ؛ **وقد أفصح لبيد** بن ربيعة مع أعرابيّته بما بيَّن به **حال الأمل في الأمرين** ، فقال[3] : [من الرمل]

وٱكذِبِ النَّفسَ إذا حدَّثْتَها ... إنَّ صِدْقَ النَّفسِ يُزرِي بالأمَلْ
غيرَ ألا تكذِبَنْها في التُّقىٰ ... وٱجزِها بالبرِّ للهِ الأجَلْ

وفرقُ ما بين الآمال والأماني : أنَّ الآمال ما تقيَّدت بأسباب ، والأماني ما تجرَّدت عنها .

فهٰذه القواعد الستُّ التي تصلح بها أحوال الدنيا ، وتنتظم أمور جملتها ؛ فإن كملت فيها . . كمل صلاحها ، **وبعيدٌ أن يكون أمرُ الدنيا** تامّاً كاملاً ، **وأن يكون** صلاحها عامّاً شاملاً ؛ **لأنها موضوعةٌ على التغيُّر والفناء** ، ومنشأةٌ على التصرُّم والانقضاء .

سمع بعض الحكماء رجلاً يقول : (قلبَ اللهُ الدنيا !! قال : **إذاً تستويَ ؛ لأنَّها مقلوبة**)[4] .

---

(١) رواه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٢/ ٥٠) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .
(٢) البيتان لسيدنا علي رضي الله عنه في « ديوانه » (ص ٢٦٨) ، ونسبه في « منهاج اليقين » (ص ٢٥٢) للشاعر سابق البربري .
(٣) البيتان في « ديوانه » بشرح الطوسي (ص ١٨٠) ؛ وفيه : (واخزُها بالبرّ) أي : اقهرها .
(٤) أورده في « البصائر والذخائر » (٧/ ٢٠٠) ، و« نثر الدرّ » (٣/ ١٠٩) من قول الخليفة المأمون .

وقال بعض الشعراء[1] : [من الطويل]

ومِـن عـادةِ الأيّـام أنَّ خُطُـوبَهـا إذا سَرَّ منها جانبٌ ساءَ جانبُ
ومـا أعـرِفُ الأيّـامَ إلا ذميمـةً ولا الدَّهرَ إلا وهْوَ للثأرِ طالبُ

وبحسَب ما اختلَّ من قواعدها . . يكون اختلالها وفسادها .

(١) البيتان لسعيد بن حميد الكاتب ؛ كما في « مقاتل الطالبيين » (ص ٦١٣) ، ونسب الأول في « نهاية الأرب » (٦/ ١١٠) لقيس بن الخطيم ، وهو في « ديوانه » (ص ٢٢٦) مفرداً .